مشكلة المياه فى الوطن العربى : احتمالات الصراع والتسوية

د . أيمن وجدى أحمد
مدرس المكتبات والمعلومات
كلية الآداب ـ جامعة أسيوط

سلامة ، رمزى .
مشكلة المياه فى الوطن العربى : احتمالات الصراع والتسوية/رمزى سلامة .- الاسكندرية : منشأة المعارف ، ٢٠٠١ .
١٩٢ ص : خرائط ، لوحات ؛ ٢٤ سم.
بيليوجرافية : ص ١٩٣ - ١٩٤
تدمك ٨ ـ ٠٨٠٤ ـ ٠٣ ـ ٩٧٧

نعرض فيما يلى لعمل من أهم أعمال الدكتور / رمزى سلامة ، أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية ، ويدور كتاب اليوم حول مشكلات المياه فى الوطن العربى ـ من الناحيتين الجغرافية والسياسية ، أو ما أطلق عليه المؤلف كما سنرى فيما بعد ـ مصطلح «جيوبوليتيكية»؛ للإشارة إلى الأبعاد السياسية والجغرافية . والجدير بالذكر أن مؤلف هذا العمل قد حصل أيضًا على بكالوريوس الزراعة عام ١٩٦٤ ، ومن ثم يأتى عرضه للموضوع معالجة أكاديمية متخصصة.

مع بدايات القرن الجديد تتصاعد أهمية قضية المياه العذبة لتعبر عن هموم العالم العربى فى الحاضر وتطلعاته للمستقبل ؛ ففى خمسينيات القرن العشرين كانت قائمة الدول التى تعانى من نقص المياه تعد على أصابع اليد الواحدة ، أما اليوم فقد زادت هذه القائمة لتصل على مستوى العالم إلى ٢٦ بلداً أو ما يمثل ٣٠٠ مليون فرد . اعتباراً من عام ٢٠٠٠م أصبحت المياه فى الشرق الأوسط ـ دون تهويل ـ سلعة استراتيجية تتجاوز فى أهميتها النفط والغذاء .

تأتى أهمية هذا العمل فى أن قضية المياه فى الوطن العربى ليست مجرد مشكلة نقص كمى فى المياه العذبة أمام النمو المتزايد فى أعداد السكان واحتياجات الأفراد منها لأغراض الزراعة والصناعة، والشرب، والاستخدامات المنزلية ... إلخ، وإنما أصبح للمشكلة أبعاد سياسية واقتصادية وقانونية ، خاصة فى الدول التى تمر فيها أنهار لا تسيطر على منابعها ويشاركها فيها أطراف غير عربية مثل : سوريا ، والأردن ، والعراق ، ومصر ، ولبنان .

ويشير المؤلف إلى أنه على الرغم من عدم وجود أنهار بدول الخليج ، إلا أنها استطاعت أن تؤمن لنفسها ـ ولو بتكلفة مرتفعة ـ مستوى أفضل لاستعمال المياه من الدول التى تمر بها أنهار ، كما يشير إلى أن مناطق الصراع المائى سوف تتركز فى أربعة أحواض للأنهار هى : نهر النيل فى مصر ، ونهر دجلة والفرات فى العراق ، ونهر الأردن بالأردن ، وأخيراً نهر الليطانى بلبنان .

ويستطرد المؤلف فى تقدمته للموضوع موضحًا - بإيجاز - الأبعاد الاقتصادية والسياسية والقانونية ؛ حيث تتمثل المشكلة الاقتصادية فى أن نصيب العرب من المياه لا يتجاوز ٠,٧٪ من إجمالى الموارد المائية فى العالم ، برغم أن العرب (٢٨٨ مليون نسمة) يستوطنون عُشر مساحة اليابسة ، وقد انعكس هذا على متوسط نصيب الفرد العربى سنويًا من الماء العذب الذى يبلغ ١٣,٤٪ فقط من مستواه العالمى . ويكفى القول إن الثروة المائية فى دولة أوربية واحدة مثل فرنسا ، تعادل كل كميات المياه فى جميع البلاد العربية .

وتكمن المشكلة السياسية للمياه فى أن الوطن العربى يحصل على ٦٧٪ من موارده المائية السطحية (الأنهار) من مناطق جغرافية تقع خارج حدوده ؛ ومن ثم تدخل المعاهدات والاتفاقيات الدولية فى تشكيل ملامح الصراع أو النزاع المائى بين أطراف المنبع، والمجرى، والمصب . ومع مرور الوقت يزداد النمو السكانى فى الوطن العربى بمعدلات من (٢ ـ ٣ ٪) سنويًا ، وبالمثل يزداد استخدام المياه بمعدلات أكبر من (٢ ـ ٥ ٪) وتتعقد مهمة المسئولين والسياسيين والمخططين والعلماء فى مواجهة مشكلة ندرة المياه .

وتولد المشكلة القانونية للمياه من بطن المشكلة السياسية متمثلة فى إبرام المعاهدات والاتفاقيات التى يغلب عليها طابع القانون الدولى .

ويعد هذا الكتاب بمثابة قراءة لواقع الثروة المائية فى الوطن العربى ، قراءة موضوعية تحليلية تشخيصية ، دون تهويل أو تهليل ـ على حد قول المؤلف ـ.

وتأتى فصول الكتاب الأربعة انعكاسًا لأبعاد مشكلة المياه فى الوطن العربى ، السابق الإشارة إليها ؛ حيث تناول الفصل الأول نصيب الفرد من المياه فى الوطن العربى ، استهله المؤلف بعرض بيانات كمية لنسبة الماء على سطح الأرض (٧١ ٪) ، والحجم الكلى للماء على وجه الأرض (١,٣٨٦ مليار كيلومتر مكعب ، تمثل مياه المحيطات ٩٦ ٪ منها) ، ومتوسط نصيب الفرد فى العالم من المياه العذبة (حوالى ٧ آلاف متر مكعب سنويًا) .

وأورد المؤلف حقيقة هامة مصدرها التقارير الفنية التى تصدرها الهيئات المتخصصة ـ البنك الدولى ـ فى الأمم المتحدة ، فحواها أنه مع دخول القرن الحادى والعشرين سيتعرض أكثر من نصف مليار إنسان للعطش غالبيتهم فى آسيا وإفريقيا وبصفة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى .

ولقياس نصيب الفرد (فى بلدٍ ما) من الموارد المائية المتجددة، والعذبة المتاحة لمواجهة الحاجة إلى الزراعة والصناعة، والاستهلاك المنزلى ـ استخدم المؤلف مؤشر (كشاف) الضغط المائى أو حد الكفاية من المياه Water Stress Index (WSI) وهو ما أطلق عليه المؤلف «حد الأمان المائى» ويعادل هذا الحد حوالى ١٠٠٠ متر مكعب .

وقد نبهنا المؤلف إلى أن عدد الدول التى تعانى بالفعل من مشكلات نقص المياه ويقل فيها متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة سنويًا عن معدل WSI ، لم تكن تزيد عن ٢٠ دولة فى العالم أجمع عام ١٩٩٠ ، وسوف تزداد إلى الضعف عام

٢٠٥٠، وأن نصف هذه الدول عربية وخليجية أو شرق أوسطية. أقلها حظًا جيبوتى (١٩م٣) ثم الكويت (٧٥ م٣) وأمرها حظًا من حيث متوسط نصيب الفرد السنوى من المياه المتجددة جمهورية الصومال (٩٨٠ م٣) ثم مالاوى (٩٦١ م٣).

بعد هذه المقدمة المطولة للفصل الأول، شرع فى تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول عن جيوبوليتيكية الموارد المائية فى الوطن العربى. ويقصد بعبارة جيوبوليتيكية الموارد المائية، الجوانب السياسية والجغرافية لمشكلة المياه العذبة فى الوطن العربى، لذا انصب هذا المبحث حول ثلاثة عناصر رئيسة هى التى تحكم وفرة أو ندرة الموارد المائية فى الوطن العربى، وهى:

١ ـ العناصر الطبيعية:

وتتمثل فى ثلاثة مصادر: مياه الأمطار، والمياه الجوفية، ومياه الأنهار والبحيرات (الموارد السطحية) فإذا بدأنا بالأمطار فإننا سنجد قلة فى تساقط المياه بأنواعها (أمطار، وثلوج، وندى) على الوطن العربى. أما المياه الجوفية فى الوطن العربى، فقد انخفض منسوبها وتعرضت بعض الآبار إلى الجفاف؛ بسبب سوء الاستخدام، إما لكثرة السحب وبكميات كبيرة، أو لعدم تحديد مسافة كافية بين البئر والذى يليه، أو لأن البئر أوسع من اللازم.

ويكتمل الحديث عن مصادر المياه الطبيعية المتجددة بالحديث عن المياه السطحية، وهنا أشار المؤلف إلى تفاوت تقدير كميات المياه المسطحة بالوطن العربى ما بين ١٥٠ مليار من المترات المكعبة إلى ٣٠٠ مليار م٣. وأضاف أن الأنهار الكبرى تنبع من خارج حدود الوطن العربى، فى حين تنبع نظيرتها الصغرى من داخله ولهذا الأمر أبعاده السياسية غير الهينة.

٢ ـ العناصر البشرية:

والمقصود بها عدد السكان بالإقليم، ومعدل نموهم السنوى، والمستوى الحضارى، ونوع النشاط الاجتماعى، ونمط الحياة، ومعدلات الأمية ومستوى التعليم، وأيضًا العادات والتقاليد الاستهلاكية والمعيشية.

٣ ـ العناصر السياسية:

وتعنى الصراع على المياه، والاتفاقيات والمعاهدات بين الدول حول الشأن المائى.

أما المبحث الثانى فقد تناول الموارد والاحتياجات المائية فى الوطن العربى، ويسعى المؤلف فى هذا المبحث إلى تقييم الوضع المائى الإجمالى فى الوطن العربى من خلال مؤشرين أساسيين:

المؤشر الأول:

فجوة الموارد المائية، عن طريق قياس الفارق بين الداخل والفاقد من موارد المياه بأنواعها (الطبيعية: السطحية والجوفية؛ والصناعية: التحلية والمعالجة).

المؤشر الثانى:

متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة سنويًا، عن طريق قسمة الموارد المتاحة من كل دولة على عدد السكان فيها للعامين ٢٠٠٠م، ٢٠٢٥م.

وأشار المؤلف إلى أنه ليست كل البلدان الفقيرة فى الموارد المائية «المتجددة» تعانى من

فجوة سالبة فى المياه؛ فالبلدان النفطية بإمكانها تسخير مواردها المالية للحصول على فوائض مائية من المصادر غير التقليدية وأهمها تحلية مياه البحر.

ولكاتب هذه السطور تعليق بشأن عرض المؤلف لهذه العناصر الثلاثة ، حيث عرض للعناصر الطبيعية من أمطار ومياه جوفية ، ومياه سطحية فى اثنتى عشرة صفحة ، بينما أشار لكل من العناصر البشرية والسياسية فى خمسة أسطر فقط .

واختتم الفصل الأول بمبحثيه ليبدأ الفصل الثانى بخمسة مباحث جميعها تدور حول مشكلات المياه فى حوض نهر النيل استهله المؤلف بمقدمة عن نهر النيل فى اثنتى عشرة صفحة ، تناولت أهميته بالنسبة لمصر ، ومنبعه من أواسط إفريقيا ، ومصبه فى البحر المتوسط عابراً تسع دول أفريقية هى : بروندى، ورواندا، وتنزانيا، وكينيا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير) سابقًا ، وإثيوبيا، والسودان، بالإضافة إلى مصر (وتسمى معًا بالأندوجو) .

ويستطرد الحديث عن نهر النيل ومصادره الثلاثة هى :

١ ـ حوض الهضبة الاستوائية :

ويبلغ المتوسط السنوى للمياه الواردة من هذا الحوض عند سد أسوان نحو ١٣ مليار متر مكعب سنويًا ، وهو يمثل أكثر مصادر نهر النيل انتظامًا فى إمداده بالمياه على مدار العام .

٢ ـ حوض بحر الغزال :

وهو يقع فى الجزء الغربى من السودان ، ويبلغ إيراده نحو ١٥ مليار متر مكعب ، لا يصب منها فى نهر النيل سوى ٠,٥ مليار متر مكعب فقط.

٣ ـ حوض الهضبة الإثيوبية :

وهو أهم منابع النيل وأخطرها على الإطلاق؛ إذ يمد النيل عند أسوان بنحو ٨٥٪ من متوسط الإيراد السنوى للمياه ، حيث يمد النهر بحوالى ٧١ مليار متر مكعب من المياه . وهو يتكون من ثلاثة أحواض أخرى صغيرة هى : حوض نهر السوباط ، وحوض النيل الأزرق ، وحوض نهر عطبرة .

وينتقل المؤلف إلى نقطة أخرى فى مقدمته لنهر النيل ، يتناول فيها أهم المشروعات المقامة على نهر النيل وهى :

١ ـ قناطر الدلتا والصعيد :

حيث قام محمد على بإنشاء قناطر الدلتا عام ١٨٤٣م ، ثم انشئت قناطر أسيوط ١٩٠٣م ، ونجع حمادى عام ١٩٠٨م . وكان الهدف منها رفع منسوب المياه الجارية لتغذية الترع والمصارف .

٢ ـ خزان أسوان :

بدأت مصر فى سياسة التخزين السنوى بإنشاء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ ، وقد حقق مخزونًا يصل إلى ٥ مليارات متر مكعب من المياه سنويًا.

٣ ـ سد جبل الأولياء :

أنشأنه مصر على النيل الأبيض عام ١٩٣٧م بغرض تخزين مليارين ونصف متر مكعب سنويًا .

٤ ـ سد شبار :

أنشئ على النيل الأزرق عام ١٩٢٥م واستهدف رفع منسوب النهر لرى أرض الجزيرة فى السودان، وتخزين المياه لتوليد الكهرباء بالسودان.

٥ ـ سد أوين :

أنشئ فى مارس ١٩٤٨م ، وعلى الرغم من اشتراك مصر بحوالى ٤,٥ ملايين جنيه لبنائه مع حكومة أوغندا ، إلا أنه لم يكن للحكومة المصرية مصلحة من هذا المشروع سوى أنه جزء من خطة سعى المصريون لتحقيقها من أجل بناء خزان ألبرت وقناة جونجلى .

٦ ـ السد العالى :

وقد بدأ العمل فى بنائه فى يناير ١٩٦٠م ، وانتهى فى ١٩٧٠م وافتتح رسميًا فى يناير ١٩٧١م، وخلف وراءه بحيرة عظيمة تسمى بحيرة ناصر ، واستهدف بناؤه تطبيق سياسة التخزين المستمر لأعوام متتالية .

٧ ـ مشروع قناة جونجلى :

ويهدف هذا المشروع إلى تقليل الفاقد من إيراد النيل فى مناطق مستنقعات وحوض بحر الجبل ،وبحر الزراف، وبحر الغزال وفروعه، ونهر السوباط وفروعه .

٨ ـ مشروع سد فينشا :

أنشئ عام ١٩٧٦م على نهر فينشا (أحد روافد النيل الأزرق فى إثيوبيا) بتمويل من هيئة التنمية الدولية والبنك الدولى ، ويهدف هذا المشروع إلى توليد ٦٥ ميجاوات من الطاقة الكهربية .

وبعد هذه المقدمة المطولة عن نهر النيل ، شرع المؤلف فى عرض المباحث الخمسة على النحو التالى :

المبحث الأول :

تناول مشكلات المياه فى مصر فى تسع صفحات تعرض فيها المؤلف لحصة مصر من المياه الواردة من النيل ، وأنه حتى الآن لا توجد فجوة مائية بمصر ، إلا أن ثبات الموارد المائية مع زيادة السكان سيجعل من المياه سلعة نادرة ـ آجلاً أو عاجلاً .

وأبدى المؤلف ملاحظة هامة مفادها أن مصر تعانى من عدم توافر بدائل لمياه النهر ؛ فالمتوفر لديها من المياه الجوفية، ومياه معالجة وغيرها لا يسهم سوى بقدر ضئيل (١٦٥ مليار متر مكعب وبنسبة ٢٣٪) من إجمالى الموارد المائية المتاحة .

ومع بداية القرن الحادى والعشرين تبدأ فى مصر ملامح أزمة للمياه ، وتزداد فجوة الموارد المائية اتساعًا مع عام ٢٠٢٥م لتصل إلى ٤٩ مليار متر مكعب ثم إلى ٩٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٠م . وفى ذاك العام سوف تحتاج مصر لنهر نيل آخر أكثر غزارة لسد هذه الفجوة .

وينتقل المؤلف لنقطة أخرى داخل هذا المبحث، وهى تتعلق بالأبعاد السياسية لمشكلة المياه فى حوض نهر النيل ، حيث إن لمصر حقوقًا تاريخية مكتسبة بالنسبة لمياه النيل ، وأنه لا يجوز التعرض لها ، وإن لمصر الحق فى الحصول على نصيب معقول من أى إيرادات إضافية تنجم عن تقليل المفقود عند المنابع ، كما تؤكد على وجوب التشاور معها من قبل دول حوض النهر .

المبحث الثانى :

تعرض لمشكلة المياه فى السودان ؛ فالسودان مساحتها ٢٥ مليون كم٢ ، وتعد أولى الدول العربية من حيث كمية الأمطار التى تسقط عليها والتى تبلغ حوالى ١٠٩٤٤ مليار متر مكعب سنويًا ، وتبلغ المساحات الممطرة المستغلة حوالى ٩٪ من إجمالى المساحات الصالحة للزراعة ، كما يبلغ إجمالى مواردها المائية ٢٢,٣

مليار متر مكعب سنويًا تقريبًا ـ لذا لا تدخل السودان ضمن الدول المصنفة تحت خط الأمان المائى (WSI)

وتزداد أهمية نهر النيل فى السودان كلما اتجهنا شمالاً، حيث يعد نهر النيل المصدر الوحيد للمياه ، بينما تزداد أهمية الأمطار فى باقى الأنحاء. وتكثر المياه الجوفية فى الصخور النوبية التى تشغل مساحة ٢٥٪ من السودان .

أما المبحث الثالث :

فيورد المشكلات المتعلقة بالموارد المائية فى إثيوبيا ؛ فإثيوبيا من الناحية الطبوغرافية تمثل أعلى هضاب أفريقيا ، وجبالها من أعلى جبال القارة ، لذا يطلق عليها المؤرخون «برج الماء». بالإضافة إلى سقوط الماء عليها على مدار العام ، وتمد الأحواض الموجودة فى إثيوبيا نهر النيل بحوالى ٨٥٪ من إيراداته المائية .

وتتمتع إثيوبيا بوفرة هائلة فى الموارد المائية المتجددة تربو إلى ١٥٠ مليار متر مكعب سنويًا (٩٠ مليار متر مكعب من مياه الأنهار ، و٤٠ مليار متر مكعب من مياه الأمطار ، و٢٠ مليار متر مكعب من المياه الجوفية)، وعلى الرغم من ذلك تعانى إثيوبيا من سوء إدارتها لهذه الموارد ، كما أنها دائمة الربط بين مواردها المائية وسياستها الخارجية مما يضر بعلاقاتها مع جيرانها .

والآن تخطط إثيوبيا لإقامة ٢٣ مشروعًا على أنهار : النيل الأزرق، والسوباط، وعطبره، للحصول على ٧ مليارات من الأمتار المكعبة سنويًا. أُنجز منها مشروع نهر «فينشا» على النيل الأزرق فقط .

أما المبحث الرابع :

فقد استعرض مشكلة المياه فى باقى دول حوض النيل وهى : بورندى ، ورواندا ، وتنزانيا ، وجمهورية الكنغو الديمقراطية (زائير سابقًا) ، وكينيا ، وأوغندا .

وتدخل دول حوض النيل ـ ما عدا دولتى بوروندى، وروانداـ تحت خط الأمان المائى «إحصائيًا» فقط، بمعنى استخدام المعيار الحسابى لمتوسط نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة سنويًا .

واستعرض المؤلف بعض المشروعات القائمة، والمعاهدات المبرمة بين دول حوض النيل، وأشار إلى أن لجميع دول الحوض مشروعاتها فى التنمية ، وإن كان عدم نجاح بعضها حتى الآن لصعوبات تمويلية أو إدارية ـ سيحدث خلخلة اقتصادية وعدم استقرار سياسى، بل حروب ومنازعات. وشدد المؤلف على ضرورة العمل الدبلوماسى الجاد للتمهيد لبناء مؤسسة تقوم بدراسة الحوض ككل للتنمية لصالح جميع الأطراف .

والمبحث الخامس :

للتعرف على أهم المخاطر واحتمالات الصراع والتسوية بين دول حوض النيل . فبدأ أولاً بعرض الأبعاد القانونية لمشكلة المياه فى حوض النيل من خلال الاتفاقيات التى أبرمت بين دول الحوض ، وأهمها :

١ ـ البروتوكول الموقع بين بريطانيا العظمى وإيطاليا فى ١٥ إبريل ١٨٩١ ، بشأن تعيين مناطق نفوذ كل منهما فى شرق أفريقيا .

٢ ـ المعاهدة الموقعة بين بريطانيا، وإيطاليا، وإثيوبيا (١٥ مايو ١٩٠٢م) بخصوص الحدود بين

السودان (الإنجليزى / المصرى)، وإثيوبيا، وإريتريا.

٣ ـ الاتفاقية المبرمة بين بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا (١٣ ديسمبر ١٩٠٦م)؛ للحفاظ على مصالح مصر وبريطانيا فى حوض النيل.

٤ ـ اتفاقية عام ١٩٢٩، بين مصر وبريطانيا نائبة عن السودان، وأوغندا، وكينيا، وتانجنيقا (تنزانيا)، وقد تمثل الدافع وراء عقد هذه الاتفاقية، الرغبة فى زراعة أرض الجزيرة من جهة، والانتهاء من إقامة سد سنار من جهة أخرى.

٥ ـ اتفاقية إنشاء سد أوين بأوغندا عام ١٩٥٣م.

٦ ـ اتفاقية عام ١٩٥٦م بين مصر والسودان، بشأن الحقوق المكتسبة، والمشروعات المستهدفة، والتعاون الفنى بين البلدين.

٧ ـ اتفاق القاهرة بين مصر وإثيوبيا فى يوليو ١٩٩٣، لوضع إطار للتعاون العام بين البلدين لتنمية موارد النيل، وتعزيز مصالحهما الاقتصادية والسياسية.

وتناول الشطر الثانى من هذا المبحث احتمالات الصراع والتسوية حول الماء بين دول حوض النيل. فقد يبدو أن دول حوض النيل تعيش حالة من التوتر نتيجة عدم تناسق المواقف وتباين المصالح، ويتوقع الكثير من القياديين والسياسيين والاقتصاديين وغيرهم بأن الحروب القادمة سوف تنشب حول المياه، وهذا ما أقره مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية فى واشنطن، يضاف إلى ذلك الوضع المتدهور فى المنطقة، بسبب النزاع الإسرائيلى العربى، أو النزاع التركى العربى حول المياه، أو محاولات إسرائيل لوضع دراسات لمشروعات فى إثيوبيا لإشغال مصر بقضية المياه.

وبمرور الوقت تزداد الحاجة لتسوية هذا الصراع حول المياه بين دول حوض النيل، خاصة إذا علمنا أن دول حوض نهر النيل ـ عند نقاط أساسية ـ يجب مواجهتها جماعيًا؛ وذلك لمنع تدهور البيئة فى دول الحوض ومن أجل توفير احتياجات الغذاء والطاقة لشعوب المنطقة، من خلال مكافحة التصحر فى الجنوب الإفريقى، وتآكل التربة.

ويستكمل المؤلف حديثه عن مشكلة المياه، ولكن فى حوض آخر هذه المرة، وهو حوض نهرى دجلة والفرات بالعراق، متناولاً إياها فى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

تناول الطبيعة الجيوبوليتيكية لنهرى دجلة والفرات، ملقيًا بظلاله أولاً على نهر الفرات فى كلٍ من تركيا، وسوريا، والعراق والسعودية من حيث مساحته ومجالات استخدامه والمشروعات المقامة عليه فى كل منها. ثم مساحة نهر دجلة وروافده، واختتم هذا المبحث بمشكلة المياه فى العراق.

وأسهب المؤلف فى تناوله لنهر الفرات نتيجة تفرعه فى أكثر من دولة، فهو يشكل نسبة ٨٠٪ من الموارد المائية السطحية لسوريا، ونسبة ٣٨٪ من الموارد المائية السطحية للعراق، بالإضافة إلى أهميته البالغة فى الرى، والزراعة، وتوليد الطاقة الكهربائية لا سيما فى تركيا.

المبحث الثانى :

تطرق للأبعاد السياسية والقانونية لمشكلة المياه فى حوض نهرى دجلة والفرات . وقد كانت أولى الاحتكاكات عراقية / سورية ، حينما شرعت سوريا عام ١٩٧٦م فى بناء سد الطبقة بدعم مالى وتكنولوجى من الاتحاد السوفيتى آنذاك . وترتب عليه انخفاض المياه فى العراق بنسبة ٢٥٪ . ثم دبت الخلافات بين سوريا وتركيا ، كان أبرزها عام ١٩٩٠م عندما أغلقت تركيا نهر الفرات لمدة شهر واحد . ولعل الصراع بين البلدين له جذوره التاريخية ترجع إلى عهد انهيار الإمبراطورية العثمانية ثم استقلاق سوريا .

المبحث الثالث :

تعرض هذا المبحث لاحتمالات الصراع والتسوية حول المياه فى حوض نهرى دجلة والفرات . وقد استبعد المؤلف احتمال نشوب أزمة مياه بين سوريا أو العراق مع تركيا . ولعدة عقود مقبلة ـ لعدة اعتبارات منها ما هو استراتيجى، واقتصادى وعسكرى . ودعا إلى ضرورة تسوية مشكلة المياه من خلال اتفاقية ثلاثية .

ويبدو أن مشكلة المياه فى الوطن العربى ليست بالأمر الهين وهذه حقيقة يقررها المؤلف ، فقد بدأ من خلال عرضه لفصول الكتاب بمشكلة المياه فى حوض نهر النيل فى الفصل الثانى ثم فى حوض نهرى دجلة والفرات ، واختتمها بمشكلة المياه فى حوض نهر الأردن ، حيث خصص لها الفصل الرابع مقسمًا إياه إلى أربعة مباحث .

ناقش المبحث الأول : مشكلة المياه فى الأردن ، حيث تتلخص فى الأهمية الاستراتيجية لنهر الأردن فهو ـ على حد قول المؤلف ـ يُعد مسرحًا لأهم البؤر المشتعلة للصراع العربى ـ الإسرائيلى حول المياه . وتتحدد ملامح استراتيجية الأردن المائية فى ثلاثة خطوط عريضة فيما يلى :

١ ـ مواجهة مشاكله المائية مع إسرئيل .

٢ ـ المطالبة بحقوقه المائية التى وردت فى الاتفاقيات والمشاريع العربية وغير العربية .

٣ ـ مواجهة مشكلة الفجوة المائية الكبيرة لديه بين موارده واحتياجاته واتساعها مع الزمن .

ولما كان حوض نهر الأردن يضم أربع دول، فقد أفرد المؤلف لها مبحثين :

المبحث الثانى : تناول مشكلة المياه فى لبنان وسوريا ؛ فالجمهورية اللبنانية تستمد مياهها من مجموعة من الأنهار الداخلية (العاصى ، والكبير ، والحاصبانى ، والليطانى ، والزهرانى ...... إلخ) وتبلغ إجمالى مواردها المائية المتجددة حوالى ٤,٦ مليارات م٣ سنويًا .

وتتلخص مشكلات لبنان المائية فى : مواجهة السيطرة الإسرائيلية على مياه الليطانى جنوبًا ، ومعالجة آثار الحرب الأهلية على المرافق المائية ، وتدبير الموارد اللازمة لإنشاء المشروعات المائية .

أما سوريا فهى لا تعانى من عجز مائى بقدر ما تعانى من عجز فى قدرتها على مواجهة إسرائيل

عروض موقعة ـــ

م	الفصل	المبحث	عنوان المبحث	عدد الصفحات
١	الثالث	الأول	الطبيعة الجيوبوليتكية فى حوض نهري الفرات ودجلة	٢٥
٢	الرابع	الأول	مشكلة المياة في الأردن	٢٠
٣	الثانى	الخامس	المخاطر واحتمالات الصراع والتسوية بين دول حوض النيل	١٨
٤	الرابع	الرابع	مشكلة المياة فى المناطق الفلسطينية	١٨
٥	الثالث	الثانى	الأبعاد السياسية والقانونية لمشكلة المياة	١٦
٦	الأول	الأول	جيوبوليتكية الموارد المائية فى الوطن العربى	١٢
٧	الثانى	تمهيد الفصل	مشكلة المياة فى حوض النيل	١٢